ورقة سياسة عامة

المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية

الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي
Arab States Civil Society Organizations and Feminists Network

مقدمة

صيغت ورقة السياسة العامة هذه في إطار الإعداد لمنتدى "جيل المساواة 2021" الذي ينعقد بعد مرور أكثر من 25 عامًا على صدور إعلان بيجين. وبالنظر إلى الطبيعة التعددية للمنطقة العربية، وفي ضوء التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز المشاركة وعدم الإقصاء، عكفت الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي على إعداد سلسلة من ورقات السياسات العامة التي تتناول أربعة مجالات مواضيعية ذات صلة بقضايا النوع الاجتماعي (الجندر) بغية إعلاء صوت منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والدفع للمضي قدمًا في مساعي تحقيق المساواة بين الجنسين.

إعداد:
لينا أبو حبيب | زينة عبد الخالق

باحث مساعد:
عدي ناجي

عضوات الشبكة المشاركات في البحث:
أماني أروري | رشا جرهوم | رندا سنيورة | شيرين جردي

ترجمة الى اللغة العربية:
معهد الترجمة- جامعة حمد بن خليفة - قطر

أجندة المرأة والسلام والأمن

تتكون أجندة المرأة والسلام والأمن من تسعة قرارات صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وهي جزء من الأجندة المعيارية الدولية الخاصة بالمرأة وتتضمن في إطارها بعض المبادئ النسوية الأساسية. ويدعو قرار المرأة والسلام والأمن الأول رقم 1325، الذي أقره مجلس الأمن بالإجماع في 31 أكتوبر 2000، إلى زيادة مشاركة المرأة في مبادرات منع النزاعات وحلها، وأيضًا حماية المرأة في أثناء النزاع. ويعد قرار مجلس الأمن رقم 1325 التزامًا رائدًا يقر بأهمية المرأة وقضايا النوع الاجتماعي (الجندر) في السلام والأمن، وقد كان بمثابة نقطة مرجعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع سياسات وبرامج مجموعة واسعة من المنظمات التي تسعى نحو تطبيق مقاربات مراعية لفوارق النوع الاجتماعي (الجندر) ضمن جهود بناء السلام والأمن البشري.[1] ويسلط القرار الضوء على التجارب المختلفة للرجل والمرأة في فترات الحرب والصراع وما بعد الصراع ويعيد تعريف العنف الجنسي كسلاح حرب، وليس باعتباره "منتجًا عرضيًا مؤسفًا"، ويقر بالدور المهم الذي تلعبه المرأة على مستوى القاعدة الشعبية في إعادة بناء الحياة بمجتمعاتهم فيما بعد الصراع.[2]

النقد النسوي لأجندة المرأة والسلام والأمن

تتأرجح أجندة المرأة والسلام والأمن بين الرغبة في عكس هياكل القوة الدولية القائمة والأطر المعيارية والرغبة في القضاء، أو على الأقل خفض، انعدام المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في بناء السلام، لأن هذه الأجندة تستبعد المقاربات المناهضة للحرب والنقد النسوي للحلول العسكرية.[3]

وقد أدى ميل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى ربط السلام بالأمن إلى وضع قضايا المرأة والسلام والأمن في إطار المناقشات الأمنية. وكانت النتيجة أن ابتعدت أجندة المرأة والسلام والأمن عن الأجندة المناهضة للحرب والقائمة على الحقوق وانتقالها إلى أجندة جعل الحروب أكثر أمانًا للمرأة، وأحيانًا استخدام التدابير العسكرية لحماية المرأة. وهناك تركيز كبير في أجندة المرأة والسلام والأمن على عنصر الحماية فيما يتعلق بموقف المرأة في الحرب، وحمايتها من خلال القوة العسكرية والتأمين. بيد أن لغة "الحماية" فيما يتعلق المرأة والأطفال تجعل النساء ضحايا، وبالتالي تعزز الهياكل المجندرة للجيش والأمن.[4]

وعلى الرغم من تركيز أجندة المرأة والسلام والأمن على مشاركة المرأة في حل النزاعات وعمليات صنع السلام، إلا أنها تنصب بشكل أساسي على إضافة المرأة إلى الهياكل والعمليات القائمة وبالتالي يمكن أن تصبح أجندة إقصائية ولا تأخذ في الحسبان التحليل التقاطعي.[5]

كما أن القرار رقم 1325 يهمش النسوية المناهضة للعسكرية في الدفاع عن السلام والأمن الدوليين. إذ يجري بيع الأسلحة العسكرية لإدامة النزاعات في دول مثل اليمن وسوريا والعراق وليبيا وفلسطين، مما يؤدي إلى تفاقم جرائم العنف المرتكب ضد النساء والفتيات. وتفسر الدول والوكالات المنفذة لمبادئ

1 Sheri Lynn Gibbings (2011) No Angry Women at the United Nations: Political Dreams and the Cultural Politics of United Nations Security Council Resolution 1325, International Feminist Journal of Politics, 13:4, 522-538, DOI: 10.1080/14616742.2011.611660

2 Pratt, N. & Richter, D. S. (2011). Critically Examining UNSCR 1325 on Women, Peace and Security, International Feminist Journal of Politics, 13:4, 489-503. Available at https://doi.org/10.1080/14616742.2011.611658

3 Pratt, N. & Richter, D. S. (2011). Critically Examining UNSCR 1325 on Women, Peace and Security, International Feminist Journal of Politics, 13:4, 489-503. Available at https://doi.org/10.1080/14616742.2011.611658

4 Kaya, Z. (2020). "Feminist Peace and Security in the Middle East and North Africa". OXFAM, 21 September 2020. Available at https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621055/dp-feminist-peace-security-mena-210920-en.pdf

5 Kaya, Z. (2020). "Feminist Peace and Security in the Middle East and North Africa". OXFAM, 21 September 2020. Available at https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621055/dp-feminist-peace-security-mena-210920-en.pdf

المرأة والسلام والأمن بطريقة تناسب مصالحها، مع الالتزام بالحد الأدنى من تحسينات مشاركة المرأة من خلال تبني "مقاربة إضافة المرأة والدمج" بدلاً من إعادة التفكير أو إعادة الهيكلة أو اعتماد تدابير نموذجية.

كما أن قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن هي قرارات عالمية ولا تعالج القضايا الخاصة بكل بلد ولا أوضاع البلدان الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وترى المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه من الضروري أن يجري التعامل مع القانون الدولي من منظور شامل من خلال الإشارة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني عند تناول القرار رقم 1325 والقرارات اللاحقة. ويتجلى هذا بشكل جيد في قرار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة رقم 30 الذي يقدم تفسيرًا أكثر شمولاً للقرار رقم 1325 من خلال دمجه في كيان القانون الدولي وحالات النزاع والاحتلال.

المرأة والسلام والأمن ضمن الهياكل الحكومية

مع استمرار النزاعات في المنطقة وتفاقم عدم المساواة الاقتصادية، تُولي الحكومات الأولوية للاستجابات للأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية بطرق تحافظ على الوضع الراهن. وبالتالي، تتحول قضية المرأة إلى مسألة ثانوية.[6] وهناك تنوع كبير داخل وعبر السياقات القُطرية في منطقة الدول العربية، وتمايز واضح في الديناميكيات السياسية وتاريخ تنظيم قضايا المرأة، وبالتالي أصبح تنفيذ مبادئ المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة متفاوتًا، حيث كان محدود النطاق في أحسن الحالات.[7] كما أن أوجه النقص في الأدلة المهمة والفجوات في البيانات تسلط الضوء على حقيقة أن التعقيد الكامل لهذه القضايا لا يزال غير معروف.

وقد كانت الاستجابة التشريعية لأجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية، إذا افترضنا وجودها، مجزأة. وما يحدث في أفضل الحالات هو أن تتناول القوانين قضايا محددة، مثل العنف الجنسي، ودعم الضحايا أو دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، فإن التحدي الخاص في المنطقة هو التغلب على مقاومة دمج منظور المساواة بين الجنسين في سياسات السلام والأمن. ولا تزال أجندة المرأة والسلام والأمن يُنظر إليها بشكل كبير على أنها قضية جندرية وليست قضية تشمل السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة.[8]

وفي عام 2014، كان العراق هو أول دولة في المنطقة تتبنى خطة عمل وطنية (2014-2018) بشأن المرأة والسلام والأمن، تليها فلسطين (2017-2019)، وتونس (2018-2020)، والأردن (2018-2021)، ولبنان (2019-2022)، واليمن (2020-2023) بينما تبنت جامعة الدول العربية أيضًا "استراتيجية إقليمية" بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أظهرت نتائج مراجعة ثلاث خطط عمل وطنية خاصة بالمرأة والسلام والأمن (العراق - الأردن - فلسطين) أنها كانت تستجيب للسياقات المحلية وتتضمن مجموعة واسعة من الإجراءات الإيجابية المطلوبة بشدة لمعالجة واقع حياة النساء والفتيات، لكن هذه الخطط الثلاث عانت جميعًا من التنوع المحدود في هوية المرأة.[9]

ولقد ثبت أن إقرار خطط العمل الوطنية وتنفيذها من قبل الحكومات هو أمر صعب، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم كفاية الإرادة السياسية، وندرة القيادة الحكومية، ونقص الموارد الضرورية والموجهة، وغياب الوعي العام الذي يمثل عقبة رئيسية أمام كل من إطلاق حملات دعم القرار رقم 1325 وتجنيد الجهات اللازمة لتنفيذه.[10] وفي فلسطين، حيث لا تزال

6 Rayman, M.P. Izen, S. and Parker, E. (2016). SPECIAL REPORT ON "UNSCR 1325 in the Middle East and North Africa Women and Security". UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE. Available at https://www.files.ethz.ch/isn/196915/SR388-UNSCR-1325-in-the-Middle-East-and-North-Africa-Women-and-Security.pdf

7 Parke, A, Farr, V, and Alodaat, L, (2019). "Eighteen Years On: Assessing the Implementation of the UNSCR 1325 Women, Peace and Security Agenda in the Arab States Region". UN WOMEN REGIONAL OFFICE FOR ARAB STATES. CAIRO, JANUARY 2019. Available at https://www2.unwomen.org/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2019/01/unw%20report_eighteen%20years%20on_a4_rnd%209_web.pdf?la=en&vs=5923

8 ESCWA. (2017). The Role of Institutions in Times of Peace and War in the Arab Region. Available at http://peacewomen.org/sites/default/files/women-peace-security-institutions-war-arab-english.pdf

9 Balancing Priorities: Lessons from Iraq, Jordan and Palestine for NAP-1325 Drafting teams. UN WOMEN 2018

10 Rayman, M.P. Izen, S. and Parker, E. 2016. SPECIAL REPORT ON "UNSCR 1325 in the Middle East and North Africa Women and Security". UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE. Available at https://www.files.ethz.ch/isn/196915/SR388-UNSCR-1325-in-the-Middle-East-and-North-Africa-Women-and-Security.pdf

المرأة تواجه الاستبعاد المتعمد من جهود المصالحة الوطنية وبناء السلام، يبدو تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن أمرًا مستحيلاً بسبب الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية والتي تؤثر بصورة غير متناسبة على المرأة. كما أن احتياجات وأولويات المرأة الفلسطينية في حل النزاعات وبناء السلام مهملة تمامًا.

وفي سوريا واليمن، يتم تضمين النساء في عمليات السلام الرسمية، ولكن يُتوقع منهن التحدث بصوت واحد وتمثيل جنسهن فقط. وفي ليبيا، كانت الجهود المبذولة لإشراك المرأة في عمليات السلام مخيبة للآمال لأن الأمم المتحدة والدولة لم يضمنا المشاركة الفعالة للمرأة.[11]

أدوار ومبادرات منظمات المجتمع المدني

مما لا شك فيه أن القيود الحالية التي يواجهها مجلس الأمن في أثناء أدائه لعمله تشكل تحديات أمام مشاركة المجتمع المدني، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 38.9٪ في ممثلي المجتمع المدني الذين رفعوا بياناتهم إلى المجلس مقارنة بعام 2019، [12] وتبقى القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أقل عُرضة لمناقشتها إذا لم يتم إثارتها أولاً من قبل ممثلي المجتمع المدني.[13]

وتساهم منظمات المجتمع المدني كثيرًا في تحديد الاستجابات لأجندة المرأة والسلام والأمن وتنفيذها. ولقد استفادت المنظمات النسائية من القرار رقم 1325 من خلال التمويل الدولي للمشاريع ذات الصلة والتي لطالما كافحت للحصول عليه من الحكومات المحلية. ويشمل عملهم زيادة الوعي، والبحوث المتعلقة بالسياسات والمناصرة، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استخدام السلطة، وتقديم الخدمات، بما في ذلك المساعدة في مجال الرعاية الصحية والمشورة القانونية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساعدة الإنسانية، والائتمان الصغير وتنمية المهارات. وقد قاد المجتمع المدني في العراق وفلسطين الطريق نحو زيادة الوعي العام والدعوة لاعتماد خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. واشتمل العمل في العراق على تدريب مسؤولي إنفاذ القانون والمحاكم على أجندة المرأة والسلام والأمن.[14]

البلد	أنشطة منظمات المجتمع المدني
العراق	إطلاق عدة مبادرات للوصول إلى مختلف الجماعات الدينية والعرقية من كلا الجنسين وتعزيز مبادئ التعايش السلمي والتسامح في المناطق التي تشهد مستويات عالية من العنف الطائفي. تنظيم دورات تدريبية في مجالات حل النزاعات والحوار والتنمية. وقد نجحت الحركات النسائية في العراق في الضغط من أجل اعتماد الدستور لنظام الحصص الذي يضمن مشاركة المرأة بنسبة لا تقل عن 25٪.
مصر	نظم المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة ورش عمل لبناء القدرات جمعت ممثلين عن الكيانات النسائية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتم توفير التدريب على كيفية صياغة خطط عمل وطنية قابلة للتطبيق وفعالة من حيث التكلفة ومنسقة، إلى جانب إجراء البحوث وبناء المعرفة. وقد أصبحت منظمات المجتمع المدني المحلية مهتمة بجهود أجندة المرأة والسلام والأمن من منطلق الرغبة في ربط أجندتها الفردية بأجندة المرأة والسلام والأمن الدولية.

11 Kaya, Z. (2020). "Feminist Peace and Security in the Middle East and North Africa". OXFAM, 21 September 2020. Available at https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621055/dp-feminist-peace-security-mena-210920-en.pdf

12 K. Asoka. (2020). Support Civil Society at the UN Security Council. Available at https://www.womenpeacesecurity.org/support-civil-society-security-council/

13 NGOWG on WPS, Mapping Women, Peace and Security in the UN Security Council: 2018, 2019. Available at https://www.womenpeacesecurity.org/files/NGOWG-Mapping-WPS-in-UNSC-2018.pdf

14 Kaya, Z. (2020). "Feminist Peace and Security in the Middle East and North Africa". OXFAM, 21 September 2020. Available at https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621055/dp-feminist-peace-security-mena-210920-en.pdf

البلد	أنشطة منظمات المجتمع المدني
سوريا	تم إطلاق مبادرة المرأة السورية التي شملت أكثر من 40 ناشطة (يمثلن مختلف الأعراق والخلفيات والمواقع الجغرافية والانتماءات السياسية وما إلى ذلك). ونجحت مبادرة المرأة السورية في تشكيل مسار موازٍ للحوار السياسي الرسمي وتوفير مساحة حية لأصوات النساء.
ليبيا	شاركت ست سيدات في عضوية جمعية تطوير الدستور وتم استحداث مسار نسائي في الحوار السياسي الرسمي المؤلف من 25 ناشطة.
فلسطين	أكدت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) التي أطلقتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على أهمية القرار 1325 لكل من النضال الوطني ضد إسرائيل والنضال الاجتماعي ضد النظام الأبوي. وعقد الائتلاف الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 مؤتمرًا دوليًا بعنوان "حرية المرأة وسلامتها وكرامتها في فلسطين - قرار مجلس الأمن رقم 1325 من أجل المساءلة". وقد كانت المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أول امرأة فلسطينية من المجتمع المدني في فلسطين تقدم إحاطة لمجلس الأمن الدولي خلال اليوم المفتوح لأسبوع المرأة والسلام والأمن في عام 2018، لتسليط الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال ودعوة المجتمع الدولي واللجنة العليا للوفاء بالتزاماتها القانونية وإنهاء أطول احتلال حربي في جميع أنحاء العالم. وفي الآونة الأخيرة، طور ائتلاف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجيل الثاني من خطة العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن (2020-2022) من خلال التعاون الوثيق مع وزارة شؤون المرأة والمسؤولين الرسميين بالإضافة إلى تضمينها في إطار الركائز الثلاث الرئيسية للوقاية والحماية والمساءلة والمشاركة الهادفة. (تم إطلاق خطة العمل الوطنية الثانية في 28 أكتوبر 2020).

وقد ساهم كل هذا في زيادة التركيز على وجود المزيد من النساء في قطاع الأمن، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة وحمايتها من العنف الجنسي. لكن هذه التطورات جاءت على حساب تفاهمات وتفسيرات محدودة للسلام والأمن بشكل عام وأجندة المرأة والسلام والأمن بشكل خاص؛ حيث إنها قلصت من حجم الأجندة النسوية التي تتضمن الإدماج الفعلي والمشاركة الهادفة ومنع الصراع من خلال نزع السلاح والتغيير التحويلي.

ممارسة جيدة

طرحت مبادرة مسار السلام في اليمن برنامجًا لحماية النساء/عضوات مجتمع الميم المدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام بهدف تزويدهن بضمانات حماية طارئة وتيسير وصولهن إلى آليات المساءلة والمحاسبة الدولية. وقد تمكنت مبادرة مسار السلام من توصيل الناجيات من النزاع بآليات المساءلة والمحاسبة الدولية المعنية باليمن، ما أسهم في تحسين توثيق حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، الأمر الذي قاد لاحقًا إلى إدراج العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بوصفه جريمة ضمن لائحة العقوبات المفروضة على مرتكبيه من اليمنيين.

الخـلاصـة

من الضروري فهم الأسباب الحالية للعنف في السياق المحدد لكل بلد، حيث يؤدي الصراع إلى تضخيم الاتجاهات الحالية. ومن أجل تحقيق السلام النسوي التحويلي، يتعين التحول من الحماية وحدها إلى منع الصراع.[15] ويجب أن يتحول التركيز من نزع سلاح الأفراد في بيئة ما بعد الصراع إلى منع استخدام الأسلحة في المقام الأول وتفكيك صناعة الأسلحة المزدهرة.

ويجب أن تساعد أجندة المرأة والسلام والأمن منظمات حقوق الإنسان والسلام النسوية المحلية لإطلاق مبادراتها الخاصة لحل النزاعات وصنع السلام، وكذا تقديم الدعم اللازم لها. ويُعد ذلك ضروريًا لتوفير القدرة على تحويل أجندة السلام والأمن الدوليين بشكل حقيقي، بدلاً من مجرد إضافة المرأة إلى الهياكل والعمليات القائمة بالفعل. وقد تكون العمليات المدفوعة محليًا وسيلة للمساعدة في تحقيق المزيد من الإدماج، حيث يمكن أن يكون المستوى المحلي أكثر انفتاحًا على التأثيرات المتدفقة من غير العسكريين وطبقة النخبة، ويمكن أن يكون أكثر شمولاً تجاه المنظمات النسائية.[16]

يُعد فهم تجارب النساء واستجاباتهن للنزاع، إلى جانب العوامل الاجتماعية الأخرى، مثل الجنسية، والعمر، والطبقة الاجتماعية، والعرق أو الدين، إضافةً إلى عناصر أخرى، بدلاً من تفضيل هوية جندرية عالمية، هو أمر حيوي لتعزيز ودعم وكالة المرأة. يجب التأكيد على تقاطع العمر في المنطقة العربية حيث تواجه الشابات العديد من التحديات التي تعيق مشاركتهن في تطبيق أجندة المرأة والسلام والأمن بسبب سنهن، والقوالب النمطية والوصمة الاجتماعية. ولا يمكن تنفيذ سياسات أجندة المرأة والسلام والأمن بنجاح على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي دون الانخراط والمشاركة الهادفة للشباب. ولذلك تُعد الشراكة والتآزر بين أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن من الركائز الأساسية لعملية التنفيذ. ومن شأن الربط بين هاتين الأجندتين أن يعالج الفجوة في مشاركة الشابات في بناء السلام والعمل بشكل متماسك لمعالجة العنف والتمييز الذي تواجهه النساء والفتيات على جميع المستويات.

15 G. Heathcote. (2011). Feminist politics and the use of force: theorising feminist action and Security Council Resolution 1325. Socio-Legal Review 7: 23-43. Available at https://eprints.soas.ac.uk/13161/1/SLR_GH_103-344-1-PB.pdf

16 C. Bell and C. O'Rourke. (2010). Peace Agreements or Pieces of Paper? The Impact of UNSC Resolution 1325 on Peace Processes and Their Agreements. International and Comparative Law Quarterly 59.

التوصيات

1. الوقاية

- دعوة مجلس الأمن الدولي للوفاء بالتزاماته القانونية في الحفاظ على السلام والأمن من خلال اتخاذ تدابير لحل النزاعات وليس إدارتها.
- تعزيز منظور المساواة بين الجنسين التقدمي في منع الصراع وإحلال السلام على المستويات المحلية والوطنية والدولية البحث والضغط ومناصرة نزع السلاح بما يتماشى مع الآليات الدولية المتمثلة في برنامج عمل الأمم المتحدة ومعاهدة تجارة الأسلحة.
- وضع آليات نظام الإنذار المبكر مقدمًا.

2. الحماية وتوفير الخدمات

- تمويل الاستجابات السريعة والفعالة والمراعية لفوارق النوع الاجتماعي والتي يمكن أن تساعد في تخفيف معاناة المجتمعات في الأزمات أو بعد وقوع كارثة أو غيرها من حالات الصراع الحرجة.
- ضمان حماية النساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان.
- تعزيز التشريعات الوطنية والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك الأطر الإقليمية لرصد أجندة المرأة والسلام والأمن والإبلاغ وكذلك عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والتحرش الجنسي. ويشمل ذلك اعتماد قوانين بشأن المساواة بين الجنسين، والعنف المنزلي والجنسي، والنوع الاجتماعي والأمن، فضلاً عن تكامل الميزانيات المراعية للتمايز بين الجنسين وخطط التصدي للعنف ضد المرأة.

3. الشمول والتنسيق

- دعم تصميم خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن وكذا التمويل والتنفيذ باعتبارهم جميعًا أدوات للتنسيق والتوجيه والإبلاغ عن التقدم الوطني مع التأكيد على إطار عمل لإدماج جميع النساء (الشابات واللاجئات وعضوات مجتمع الميم والريفيات وما إلى ذلك) في تطوير جميع خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن.
- الاعتراف بالدور الرئيسي للمجتمع المدني وحركة الشباب في جميع جوانب أجندة المرأة والسلام والأمن، وتعزيز قدراتهم وحماية حقوقهم في التعبير عن أنفسهم والمساهمة في تنفيذ هذه الأجندة.
- ربط خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن بالالتزامات الوطنية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وغيرها من أطر حقوق الإنسان للسماح بتداخل الصلات وتعزيز المساءلة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على الروابط بين أجندة الشباب والسلام والأمن وأجندة المرأة والسلام والأمن.

4. تعزيز المعرفة وبناء القدرات

- تنفيذ مبادرات فعالة للمناصرة والضغط من أجل مساءلة الحكومات وتعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين للانتقال من الالتزامات إلى الإنجازات.
- مساعدة المنظمات النسوية على زيادة الاستعانة واستخدام الأدوات المتاحة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى رسائل وحملات المناصرة عبر الإنترنت، واستيعاب قنوات المناصرة غير التقليدية من أجل الوصول إلى قاعدة جماهيرية جديدة وأكبر.
- معالجة الثغرات المعرفية حول دور المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات التعليمية والقانونية والقضائية ومؤسسات القطاع الأمني، فيما يتعلق بمسؤولياتها في النهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن على المستوى المحلي.
- توثيق تجارب النساء فيما يتعلق بالسلام والأمن؛ النساء المشاركات في عمليات بناء السلام والنساء المتورطات في العنف.

وأخيرًا، والأهم من ذلك كله هو ضرورة تبني مقاربة نسوية متعددة الجوانب. ويتعين تحديد ومعالجة العوامل المتعددة التي تؤدي إلى التمييز والتهميش مثل الفقر والبطالة والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والعنصرية والتحيز القائم على الجنس والتهميش واستبعاد النساء والمجتمعات الريفية وما إلى ذلك. ولا ينبغي أن يكون الحل هو عسكرة النساء أو تضمينهن بشكل هامشي في عمليات حفظ السلام، وبدلاً من ذلك، يجب أن تركز الجهود على نزع سلاح الرجال؛ وبالتالي يصبح هناك مقاربة قائمة على النوع الاجتماعي، للأسباب الجذرية للنزاع تحمي من النزاعات المستقبلية وتضمن مشاركة فعالة للنساء بناة السلام.[17]

17 Kaya, Z. (2020). "Feminist Peace and Security in the Middle East and North Africa". OXFAM, 21 September 2020.